العرب
السبت 2020/04/25
السنة 42 العدد 11688

السيادي السعودي يرصد فرص ما بعد كورونا

الرياض - قال مدير صندوق الثروة السيادي السعودي ياسر الرميان إن فرصا استثمارية عديدة ستنتشأ فور انقضاء أزمة تفشي فايروس كورونا عالميا، والتي أدت إلى شلل الاقتصاد العالمي.

وقال في كلمة خلال منتدى استثماري عبر الإنترنت إن صندوق الاستثمارات العامة يتفقد فرصا للاستثمار في مجالات مثل الطيران والنفط والغاز وقطاع الترفيه.

وقال إن هناك اقتصادات ستعمل بعد أزمة الوباء و"سنرى الكثير من الفرص".

وكان صندوق الاستثمارات العامة قد كشف في وقت سابق هذا الشهر عن استحواذه على حصة تبلغ 8.2 في المئة في الشركة المشغلة للرحلات البحرية كارنيفال كورب، التي يعصف بها فايروس كورونا. وقد أدى ذلك إلى رفع سعر أسهم بنحو 30 في المئة.

وينقسم المحللون بين متشائم باستمرار تداعيات تفشي الوباء لفترة طويلة وبين من يعتقد بأن الاقتصاد العالمي سيعاود نشاطه سريعا خلال الأشهر المقبلة.

ويرى المتفائلون فرصا كبيرة للاستثمار في الشركات التي تراجعت قيمتها بشكل كبير، لتحقيق مكاسب كبيرة عند استئناف تحريك عجلات الاقتصاد العالمي.

وكوّن الصندوق في الفترة الأخيرة حصصا في أربع شركات نفط أوروبية كبرى، حسبما ذكره مصدر لرويترز هذا الشهر.

ويدير صندوق الاستثمارات العامة أصولا بأكثر من 300 مليار دولار. ويملك حصة تبلغ 4.27 في المئة من شركة أوبر وحصة في شركة صناعة السيارات الكهربائية لوسيد موتورز.

ياسر الرميان

فرص استثمارية عديدة ستنشأ فور انقضاء أزمة كورونا

ويعد الصندوق أداة رئيسية في خطط ولي العهد الأمير محمد بن سلمان لتعزيز استثمارات السعودية في الداخل والخارج في وقت يسعى فيه لتنويع الاقتصاد وتخفيف اعتماده على عوائد صادرات النفط.

وكان صندوق الاستثمارات العامة قد خصص 45 مليار دولار في صندوق رؤية سوفتبنك البالغ حجمه 100 مليار دولار، والذي تراجعت قيمة استثماراته بسبب أزمة فايروس كورونا، لكن محللين يرجحون استعادة خسائره بعد تخفيف إجراءات إغلاق الاقتصاد العالمي.

ومن الاستثمارات اللافتة التي أقدم عليها الصندوق في ذروة انهيار أسعار النفط استحواذه على حصص في أربع شركات نفط أوروبية كبيرة هي رويال داتش شل وتوتال الفرنسية وإيني الإيطالية وإكوينور النرويجية.

ويكشف ذلك عن رهان الرياض على الأزمة الحالية التي تمثل فرصة لشراء حصص بأسعار منخفضة على أمل ارتفاع قيمتها بعد انحسار أزمة الوباء الحالية وتعافي الطلب على الطاقة.

وكشف مصدر مطلع أمس أن صندوق الثروة السيادي في السعودية استثمر فترة تراجع أسعار النفط وتراجع أسهم شركات النفط الكبرى في الاستحواذ على حصص.

ونسبت وكالة رويترز إلى مصدر مطلع قوله إن "السعوديين اشتروا بشكل يومي طوال عدة أسابيع بعد أن بلغت أسعار أسهم تلك الشركات منطقة تصحيح وكانت توزيعاتها للأرباح مرتفعة للغاية".

وأضاف أنهم "يشترون على أساس أن كل شيء أصبح أرخص بكثير وأنهم متفائلون في التوقعات على المدى الطويل بالنسبة لأسعار النفط".

دبي تفتح بحذر المطاعم والمقاهي وخدمات النقل العام

اتخذت حكومة دبي الجمعة خطورة كبيرة لتخفيف إجراءات الإغلاق بالسماح بفتح المقاهي والمطاعم وخدمات النقل العام وفق إجراءات وقائية مشددة، في وقت أعلنت فيه الحكومة الاتحادية عن تخفيف القيود على حركة التنقل مع حلول شهر رمضان.

دبي - دخلت إمارة دبي الجمعة مرحلة جديدة في التعامل مع أزمة تفشي وباء فايروس كورونا بتخفيف حذر لإجراءات الإغلاق لتخفيف آثارها الاقتصادية.

وأعلن المكتب الإعلامي لحكومة دبي أنه تقرر السماح للمقاهي والمطاعم بمعاودة نشاطها مع مراعاة استقبال 30 في المئة من إجمالي الطاقة الاستيعابية.

30
في المئة من الطاقة الاستيعابية الحد الأقصى لتشغيل المقاهي والمطاعم

وأضاف المكتب في بيان أن حكومة دبي قررت أيضا فتح مراكز التسوق والمحلات التجارية بين الساعة 12 ظهرا وحتى العاشرة مساء اعتبارا من الجمعة. ووضع القرار أيضا سقف نسبة 30 في المئة من الطاقة الاستيعابية.

كما تقرر استئناف خدمات النقل العام اعتبارا من الأحد مع تطبيق الإجراءات الوقائية وأهمها ارتداء الكمامات والحفاظ على التباعد.

وأعلنت هيئة الطرق والمواصلات في دبي عن عودة تدريجية لتقديم خدمة وسائل النقل الجماعي التي تشمل مترو دبي وحافلات المواصلات العامة ومركبات الأجرة وبالتنسيق مع مركز التحكم والسيطرة لمكافحة فايروس كورونا.

وأكدت الهيئة أنها اتخذت جميع الاحتياطات اللازمة لضمان سلامة السائقين والركاب، حيث يتم تعقيم وتطهير الحافلات والمركبات بصورة يومية.

وأضافت أن العودة التدريجية لاستخدام وسائل النقل العام ستتزامن بالضرورة مع إلزام الجمهور بالاشتراطات الوقائية المعمول بها، وأن أي مخالفة لتلك الإجراءات ستواجه بالمساءلة القانونية.

ولا يقتصر تخفيف الإجراءات على دبي، فقد أعلنت الحكومة الاتحادية عن إعادة فتح المراكز التجارية فيها وتخفيف القيود على حركة التنقل بالتزامن مع حلول شهر رمضان، بعد مرور شهر على إغلاق المراكز لمنع تفشي الوباء.

وقالت الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث في بيان إنه تقرّر تعديل "برنامج التعقيم" ليصبح من العاشرة مساء إلى السادسة من صباح اليوم التالي.

ويشمل البرنامج منعا للخروج من المنزل إلا لحالات استثنائية بينها شراء المواد الغذائية وبتصريح مسبق فقط، بينما تجري السلطات عمليات تعقيم لوسائل المواصلات والأماكن العامة.

في هذه الأثناء أعلنت شركتا طيران الإمارات والاتحاد للطيران عن خطط لتشغيل خدمات ركاب إلى المزيد من الوجهات في أوروبا وأفريقيا وآسيا، اعتبارا من الخميس المقبل، مع اتجاه الشركتين نحو الاستئناف التدريجي لخدماتهما.

ووفقا لبيان شركة طيران الإمارات، فإن هذه الرحلات سوف تسهل سفر الزوار والمقيمين الراغبين في العودة إلى بلدانهم.

ويقول مراقبون إن الإمارات من أقل الدول تضررا بتداعيات إجراءات الإغلاق بسبب الخدمات الذكية التي تقدمها وحزم واسعة من إجراءات التحفيز والإعفاءات من الرسوم لمساعدة الشركات والأفراد.

وقدمت السلطات الاتحادية تسهيلات تزيد قيمتها على 70 مليار دولار، لتنشيط الاقتصاد وتقليل تداعيات الوباء، إضافة إلى حزم التحفيز الكبيرة الخاصة بكل إمارة.

شروط مشددة لاستئناف النشاط التجاري

أزمة كورونا تعطل إنتاج «المعسل» المصري وتصديره

الإغلاق يوقف نشاط 42 مصنعا تصدر إلى 140 دولة

إطلالة من زمن آخر

دفع فايروس كورونا مصانع إنتاج المعسّل وتبغ النرجيلة، للتوقف بسبب إغلاق المقاهي وتحذيرات منظمة الصحة العالمية من انتقال الفايروس عبر تدخين النرجيلة، الأمر الذي جفف منابع الطلب، ودفع شريحة من المدخنين للاتجاه نحو الشيشة الإلكترونية.

محمد حماد
صحافي مصري

القاهرة - فاقم تفشي وباء كورونا من خسائر مصانع الدخان اللازم لتدخين الغليون المائي، وهو أحد المسميات التي تطلق على النرجيلة أو الشيشة بعد قرارات غلق المقاهي في مصر وأنحاء العالم، كأحد الإجراءات الاحترازية لمواجهة تفشي الوباء.

وتفاقمت الأوضاع عقب تأكيد منظمة الصحة العالمية على أن تدخين النرجيلة يرتبط بزيادة خطر انتقال العوامل المُعْدية وفايروسات الجهاز التنفسي، وعلى رأسها كورونا.

ورغم تحذيرات المنظمة من خطر التدخين، إلا أن مبيعات السجائر لم تتأثر بشكل كبير، نتيجة حالة الحظر المنزلي التي طالت وغياب الهوايات لدى فئات كثيرة، أما مدخنو النرجيلة فاتجهت نسبة منهم إلى التبغ المسخّن، أو ما يعرف بـ"الشيشة الإلكترونية".

وقال محمد خلاف، موظف بإحدى شركات القطاع الخاص "أدخن النرجيلة منذ 20 عاما، ولدي حاليا مشكلة كبيرة بسبب قرار غلق المقاهي إلى أجل غير مسمى".

وأضاف لـ"العرب" إنه حاول "تدخين النرجيلة في البيت، إلا أن هناك صعوبات كبيرة في إعداد الفحم اللازم لتدخين النرجيلة، كذلك ضيق مساحة المنزل، لذلك حاولت الاستعانة بالشيشة الإلكترونية التي تعمل بالقطران السائل".

وأوضح أن ميزانية التدخين ارتفعت، فسعر أرخص شيشة إلكترونية يصل إلى نحو 125 دولارا، فيما تصل عبوة القطران السائل إلى نحو 25 دولارا وتستمر لمدة محددة، ناهيك عن عمليات الصيانة وحاجتها إلى تغيير البطاريات.

ولا تتجاوز نسبة المدخنين للشيشة الإلكترونية في مصر نسبة 1 في المئة من إجمالي عدد المدخنين الذين يصل عددهم إلى نحو 20.2 مليون مدخن في كل الأنواع.

وانتقل تحدي كورونا من المدخنين إلى خطوط الإنتاج التي توقفت بعد تراجع الطلب على شراء تبغ النرجيلة المعسّل بأكثر من 90 في المئة.

ويعمل في مصر نحو 42 مصنعا لإنتاج أنواع المعسّل المختلفة، وتصدر القاهرة تبغ الشيشة إلى نحو 140 دولة حول العالم، وتتركز أكبر كميات التصدير في منطقة الخليج.

ويتم تصنيع هذا المنتج من خلال تخمير أوراق التمباك الهندي في العسل الأسود أو السكر مع الجلسرين وتضاف إليه نكهات لأنواع عديدة من الفواكه، حسب نوع التبغ.

وكشفت بيانات جهاز الإحصاء المصري أن حجم صادرات القاهرة من المعسّل بلغت نحو عشرة آلاف و600 طن العام الماضي.

وقال إبراهيم الإمبابي، رئيس شعبة الدخان والمعسل باتحاد الصناعات المصرية، إن مصانع التبغ الخاص بالشيشة توقفت لأول مرة منذ دخول هذه الصناعة إلى مصر عام 1601، عقب قرار الحكومة بحظر تقديم الشيشة في المقاهي كإجراء احترازي لمواجهة فايروس كورونا.

وأوضح في تصريح خاص لـ"العرب" أن نسبة مدخني النرجيلة بالمنازل ضئيلة جدا، وتتراوح بين 2 في المئة ولا تزيد عن 5 في المئة، ولا تستطيع هذه النسبة في حدها الأقصى تحريك صناعة المعسّل.

من المعروف أن مدخني النرجيلة لا يفضلون السجائر، في الوقت أيضا الذي تعد القاهرة المُصدر الرئيسي للمعسّل لدول مختلفة.

ومن أهم الأسواق العربية التي تستورد المعسل المصري ليبيا التي تستحوذ على 24 في المئة من الصادرات، ثم الكويت بنحو 17 في المئة والسعودية حوالي 10 في المئة واليمن 7 في المئة والسودان بنحو 5 في المئة والإمارات بنحو 3 في المئة، وحوالي 2 في المئة تذهب إلى العراق.

وتصل قيمة الضرائب التي تفرضها القاهرة على قطاع التدخين نحو 5 مليارات دولار، بخلاف المقاهي التي يصل عددها إلى نحو مليوني مقهى، ونسبة كبيرة منها غير مرخص لها.

وما يفاقم الأمور بالنسبة لمصانع تبغ الشيشة أن نحو 81 في المئة من المدخنين ينفقون حوالي 10 في المئة من مداخيلهم على استهلاك الشيشة اليومي، الأمر الذي جفف منابع الطلب على المعسّل، إلا أنه في صالح صحة وجيوب المستهلكين.

وأكد مرسي أبوعامر، المتحدث الرسمي للشركة الشرقية للدخان التابعة للحكومة المصرية، أن خطوط إنتاج المعسل متوقفة حاليا، فيما يتم إنتاج السجائر بالمعدل الطبيعي.

خالد مشهور

إجراءات منع الشيشة تصل إلى غرامة بنحو 320 دولارا

وأشار إلى أن تحذيرات منظمة الصحة العالمية حول فرص الإصابة بفايروس كورونا بسبب التدخين أثرت سلبا على صناعة المعسّل والسجائر، علما بأن الشركة الشرقية تستحوذ على 72 في المئة من إنتاج ومبيعات التبغ في السوق المصرية.

وكانت الشركة الشرقية للدخان تستهدف تصدير 3 ملايين طن و672 ألف كيلوغرام من المعسّل خلال العام المالي الحالي، إلا أن وباء كورونا عرقل هذه المخططات، وتصل مبيعات الشركة من السجائر وتبغ الشيشة إلى نحو مليار دولار.

وتدرس الشركة الشرقية مع بيوت خبرة عالمية تصنيع الدخان السائل اللازم للشيشة الإلكترونية محليا، من خلال اتباع النظام المغلق للسائل الإلكتروني لكونه أكثر أمنا وتصعب إضافة أيّ سوائل له، حيث يفقد صلاحيته بمجرد إجراء تعديلات عليه ومن ثم يكون سعر تكلفته أعلى.

وتوجد بالأسواق سوائل يتم بيعها للمدخنين وفق نظام مفتوح من خلالها تتم إعادة التعبئة وهو أقل أمنا نتيجة وجود إمكانية لإضافة عناصر ضارة بالصحة على السائل وهو ما تتبعه الشركات غير الرسمية في الاقتصاد الموازي.

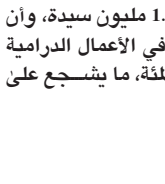

إبراهيم الإمبابي

هناك مصانع مصرية للتبغ توقفت لأول مرة منذ عام 1601

وقال النائب خالد مشهور، عضو اللجنة التشريعية في البرلمان المصري، إن هناك إجراءات صارمة لمنع تدخين الشيشة تصل إلى حد المصادرة وغرامة بنحو 320 دولارا.

وأضاف أنه رغم تخصيص 30 عيادة لمساعدة الأفراد للإقلاع عن التدخين على مستوى محافظات مصر، غير أن الظاهرة ما زالت منتشرة بمعدلات مقلقة.

وكشف مسح مشترك بين مكتب منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة والسكان عن أن نصف الشباب المصري تقريبا يتعرضون للتدخين السلبي في المنازل، فيما يتعرض، 36.5 في المئة للمشكلة نفسها في أماكن العمل.

وتظهر بيانات مركز القاهرة للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية أن المصريين استهلكوا العام الماضي 83 مليار سيجارة بتكلفة وصلت إلى نحو 4.5 مليار دولار.

وتتكبد الدولة مع هذا الإنفاق حوالي 220 مليون دولار لعلاج الأمراض الناتجة عن التدخين، في الوقت الذي تعد فيه مصر ضمن أكبر 10 بلدان مستهلكة للتبغ عالميا.

ورغم إعادة رسم مشهد التدخين وفق تحديات كورونا، إلا أنها فرصة للحد من تفشي فايروس التدخين الذي يأخذ منحنى متصاعدا بين السيدات، فيما كشف المركز المصري لبحوث الرأي العام (بصيرة) عن تجاوز عدد السيدات المدخنات في مصر 1.5 مليون سيدة، وأن نسبة تدخين الإناث في الأعمال الدرامية تصل إلى 18 في المئة، ما يشجع على تفشي التدخين.